دور التحويلات المالية للعاملين على فائض أو عجز ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٤–٢٠١٩)(*)

أ.م.د. إسماعيل حمادي مجبل
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
IsmailHammadi@gmail.com

الباحث: يوسف عباس حمد عبيد
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
yousifalbash706@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.2.1

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٣/١٠ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٤/٩ تأريخ النشر ٢٠٢٢/٨/٣٠

المستخلص

يهدف هذا البحث للتعرف على أثر التحويلات المالية للعاملين على ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ولتحقيق هدف البحث، تم استعراض الجانب النظري الذي شمل عموميات عن التحويلات المالية للعاملين وبيان علاقتها في ميزان المدفوعات العراقي. أما الجانب التطبيقي القياسي فقط تناول القياس الاقتصادي لأثر التحويلات المالية للعاملين على ميزان المدفوعات للمدة قيد البحث، ولتحقيق ذلك تم استخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، أظهرت نتائج الجانب التحليلي أن التحويلات المالية للعاملين متأثرة بشكل مباشر بالوضع الأمني والاقتصادي للبلد، إذ أن التحويلات المالية للعاملين قد ظهرت بشكل متزايد خلال الأعوام التي شهدت احداث اقتصادية أو نكبات ناتجة عن العمليات العسكرية وما ينتج عن ذلك من هجرة لليد العاملة إلى الخارج، وبالتالي دعم ذويهم داخل البلاد. أما نتائج الجانب التحليلي القياسي بينت وفقاً لنتائج اختبارات الحدود (Bounds, test) وحسب نموذج (ARDL) وجود علاقة طردية توازنيه طويلة الأجل بين المتغير المستقل "التحويلات المالية للعاملين" (MTFE) والمتغير التابع "ميزان المدفوعات" (BP) وفق نموذج (ARDL) تبين خلال النتائج القياسية أيضاً أن قيمة معامل متجه تصحيح الخطأ (ECM) بين التحويلات المالية للعاملين وميزان المدفوعات، إذ بلغت قيمته (-0.17) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وهذا يدل على أن الأخطاء في الأجل القصير تصحح بشكل تلقائي بمرور الزمن، وكذلك أثبتت الاختبارات ملائمة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية كافة.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، الفائض والعجز، التحويلات المالية للعاملين، العراق.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٣) العدد (٢) ٢٠٢٢
الصفحات: ٩-٢٤

(*) البحث مستل من رسالة الماجستير للباحث الثاني.

The Effect of Remittances on the Surplus and Deficit of the Iraq's Balance of Payments for (2004-2019)

Abstract

This research aims to identify the impact of financial transfers to workers on the Iraqi balance of payments for the period (2004-2019). As for the standard applied aspect only, it dealt with the economic measurement of the effect of remittances of workers on the balance of payments for the period in question, and to achieve this, the Autoregressive Distributed Deceleration (ARDL) model was used. Workers have increasingly appeared during the years that witnessed economic events or calamities resulting from military operations and the resulting migration of labor abroad and thus support their families inside the country. As for the results of the standard analytical side, according to the results of the boundary tests (Bounds, test) and according to the (ARDL) model, there is a positive long-term equilibrium relationship between the independent variable "money transfers to workers" (MTFE) and the dependent variable "balance of payments" (BP) according to the (ARDL) model. It was also found during the standard results that the value of the error correction vector coefficient (ECM) between the financial transfers of workers and the balance of payments reached (-0.17) at a level of significance less than (5%), and this indicates that errors in the short term are automatically corrected over time The tests also proved the suitability of the model and its freedom from all standard problems.

Key words: balance of payments, surplus and deficit, financial transfers to employees, Iraq.

المقدمة:

يُعد ميزان المدفوعات مرآة كبرى تعكس الأداء والنشاط الكلي لاقتصاد الدولة، كونه السجل الذي تدرج فيه جميع التعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي، إذ يعكس النتيجة النهائية لمديونية ودائنة الدولة سواء كان فائض أو عجز. وتعطي الكثير من الدول أهمية كبيرة للتحويلات المالية للعاملين من الخارج ليس كونها مساعدات مالية وتنموية فقط بل لأنها تشكل عاملاً مهماً من عوامل الدخل الوطني. وفي هذا البحث سيتم التطرق لأهمية التحويلات المالية للعاملين ومدى تأثيرهم على ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

الدراسات السابقة:

١. دراسة مرسي محمد (٢٠٢١):

دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر
دراسة قياسية للفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل للتحويلات المالية للمهاجرين من كافة الجوانب للوصول لصورة واضحة عن مدى قدرة التحويلات في دعم النمو الاقتصادي في مصر، إذ تعد التحويلات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية بالبلدان المصدرة للعمالة، إذ تتجاوز في كثير من الأحيان تدفقات المصادر الأخرى للنقد الأجنبي من اقتراض خارجي واستثمار أجنبي مباشر ومساعدات خارجية. اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي والمنهج القياسي. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة التأثير السلبي للتحويلات على النمو الاقتصادي في مصر.

٢. دراسة المولى وفجر (٢٠٢١):

أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق
دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٩)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير الانفتاح التجاري في وضع ميزان المدفوعات العراقي، إذ حقق ميزان المدفوعات العراقي فائض لأغلب مدة الدراسة باستثناء عام ٢٠٠٩ والمدة (٢٠١٤-٢٠١٧) التي حققت عجز بسبب تراجع أسعار النفط الخام. استخدم الباحث المنهج الكمي القياسي والمنهج الوصفي التحليلي. ومن أجل قياس العلاقة بين المتغيرات تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الإبطاء الموزعة (ARDL). أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى (5%)، إذ يعبر معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف بين الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهو ما ينبغي أن يكون سالباً ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

٣. دراسة شاني (٢٠١٩):

استخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لقياس وتحليل التأثيرات النقدية والمالية في ميزان المدفوعات والناتج العراقي: حالة دراسية للمدة (١٩٨٨- ٢٠١٧)

هدف البحث إلى قياس وتحليل التأثير النقدي والمالي في ميزان المدفوعات والناتج للاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٩-٢٠١٧)، وذلك من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ، إذ تختلف التأثيرات النقدية والمالية في التوازن الداخلي والخارجي بحسب طبيعة نظام سعر الصرف المعتمد والتطور

الاقتصادي للبلد، فضلاً عن الأهداف المطلوب تحقيقها. استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي. وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي أن التنسيق بين السياسات النقدية والمالية استناداً إلى نظام الصرف المعتمد يعد عامل حاسم في تحديد فعالية السياستين النقدية والمالية في تغيير مستوى الناتج.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من جانبين:

١. الأهمية النظرية:

تكمن أهمية البحث النظرية من خلال إضافة إطار معرفي يتمثل بالتحويلات المالية، وفائض وعجز ميزان المدفوعات. وإثراء المكتبة بأحدث ما كتب حول التحويلات المالية وميزان المدفوعات.

٢. الأهمية العملية:

أ. تكمن أهمية البحث العملية من خلال تحليل ميزان المدفوعات العراقي وتحديد الفائض والعجز خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠١٩)، وتحديد تأثير التحويلات المالية على فائض وعجز ميزان المدفوعات.

ب. مساعدة متخذي القرار العراقي في تحديد الآليات التي تحقق فائض في ميزان المدفوعات واقتراح الحلول والتسهيلات المالية المناسبة لجذب تحويلات العاملين.

مشكلة البحث:

بما أن ميزان المدفوعات يعكس جميع التعاملات الاقتصادية في أي دولة، وبالتالي التدفقات المختلفة لرأس المال الناجمة عن معاملاتها مع الدول الأخرى، كما إن الاختلال في ميزان المدفوعات يقود إلى مشاكل وتشوهات تؤثرعلى الاقتصاد المحلي، وكما إن الاختلال المتكرر والمتزايد في ميزان المدفوعات فيه إشارة إلى وجود مشاكل يعاني منها الاقتصاد في تعاملاته مع العالم الخارجي. وإن الوضع الطبيعي للاقتصاد في أي دولة هو الاستقرار في ميزان مدفوعاتها، وفي هذا السياق تكمل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي: "هل يوجد اثر للتحويلات المالية للعاملين على ميزان المدفوعات العراقي".

فرضيات البحث:

في ضوء مشكلة البحث وهدفه يمكن صياغة الفرضية الآتية:

وجود علاقة طردية توازنيه طويلة الأجل بين التحويلات المالية للعاملين وميزان المدفوعات.

أهداف البحث:

١. تحليل واقع تحويلات العاملين وميزان المدفوعات العراقي.
٢. تحديد العلاقة بين تحويلات العاملين وفائض وعجز ميزان المدفوعات العراقي.
٣. تحديد أثر تحويلات العاملين على فائض وعجز ميزان المدفوعات العراقي.
٤. تقديم مجموعة من المقترحات لأصحاب القرار بشأن التحويلات المالية وتأثيرها على ميزان المدفوعات العراقي.

منهجية البحث:

استخدم البحث المنهج الاستقرائي من خلال دراسة الاقتصاد العراقي على الواقع والوصول إلى النتائج التي من الممكن أن تعمم على الحالات المتشابهة، وكذلك استخدم المنهج التحليلي والقياسي عبر تطبيق نماذج رياضية من أجل معرفة الارتباط بين التحويلات المالية للعاملين وميزان المدفوعات، فضلاً عن الرسوم البيانية والجداول لتحليل المتغيرات والوصول إلى النتائج.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول الادبيات النظرية للتحويلات المالية للعاملين، في حين تضمن المبحث الثاني الأدبيات النظرية لميزان المدفوعات، أما المبحث الثالث فقد اختص في قياس وتحليل أثر التحويلات المالية للعاملين على ميزان المدفوعات العراقي.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحويلات المالية للعاملين:

أولاً: التحويلات المالية للعاملين:

إن التحويلات المالية للعاملين أو التحويلات الخارجية هي الأموال التي يتم إرسالها من خارج الدولة على الأغلب بواسطة العمال والموظفين المقيمين في دول أجنبية، وهي لا تقل أهمية عن المساعدات الدولية، إذ تعد أحد أكبر التدفقات المالية إلى الدول النامية وأيضاً تمثل جزء كبير من تدفقات رأس المال الدولية بالنسبة للدول المصدرة للعمالة (Abou Elseoud,2014:26).

وبحسب البنك الدولي بلغ إجمالي التحويلات العالمية (٦٨٩) مليار دولار عام (٢٠١٨) منها لصالح الدول النامية مبلغ (٥٢٨) دولار. لذلك فإن التحويلات المالية لها دور متزايد بالنسبة لاقتصاد العديد من الدول، إذ تسهم في النمو الاقتصادي بشكل كبير وترفع من رصيد الاحتياطي الأجنبي من العملات الأجنبية عبر إدخال العملات الأجنبية للدولة، بالتالي يسهم في سد احتياجات الدولة من الاستيراد ومواجهة الالتزامات من أقساط وفوائد القروض والحفاظ على استقرار أسعار الصرف (تقارير البنك الدولي لعام ٢٠١٨).

وتعد التحويلات المالية للعاملين هي ثاني أكبر مصدر للعملات الأجنبية بعد الصادرات، لذلك لها تأثير إيجابي على معدلات الادخار والاستثمار ودعم ميزان المدفوعات وزيادة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي والنمو الاقتصادي بشكل عام.

زادت التحويلات الخارجية خلال السنوات الماضية، يرجع ذلك لارتفاع معدلات الهجرة من الدول النامية إلى الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع، فضلاً عن انخفاض تكاليف التحويل وسرعة الإجراءات وذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية والتقدم في المعاملات المالية (Abou Elseoud, 2014: 6).

تنوعت الآراء في الفكر الاقتصادي بشأن التحولات المالية للعاملين وانقسمت هذه الآراء إلى ثلاثة أقسام وهي كالآتي: (Acosta & Mandelman,2009:3).

الرأي الأول: ينص على أن التحويلات المالية للعاملين لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، إذ تزداد القدرات الإنتاجية على المدى الطويل تبعاً لمدى توجيه هذه التحويلات إلى الاستثمارات الإنتاجية، فضلاً عن تحسين الجدارة الائتمانية للدولة، ما يعزز من قدراتها على دخول الأسواق المالية وتوفير النقد الأجنبي اللازم للاحتياطيات الأجنبية، وفي السياق نفسه يسهم في علاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات (Siddique,*et.al.*,2010:21).

الرأي الثاني: ينص على أن التحويلات المالية للعاملين الخارجية لها أثر سلبي على الاقتصاد بسبب هجرة اليد العاملة وأصحاب الكفاءة خارج البلاد، وهو ما يطلق عليه هجرة العقول، كما أنها ترفع من نسبة البطالة الاختيارية نتيجة الاعتماد على التحويلات التي تمت في مدة سابقة، وذلك فضلاً عن أنها تتسبب في انكماش القدرة الإنتاجية المحلية وارتفاع معدلات التضخم نتيجة لارتفاع الطلب على السلع والخدمات في السوق بسبب ارتفاع القدرة الشرائية دون وجود ارتفاع موازي في كمية الإنتاج (Azam,2011:41).

الرأي الثالث: ينص على أن فائدة التحويلات المالية للعاملين في دعم النمو الاقتصادي يتوقف على كفاءة استخدام هذه التحويلات وتطور المؤسسات والأسواق المالية، وذلك يرجع إلى أنه في حالة إتمام تلك التحويلات خلال قنوات رسمية وأجهزة مصرفية، فإن أثرها يكون إيجابياً، وتؤدي إلى تحسين معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي، أما عند التحويل من خلال القنوات غير الرسمية، فإن أثرها يتركز على الاستهلاك وزيادة الاستثمار في الأنشطة المتدنية التي تتمتع بعدم الإنتاجية (Koay & Choong,2013:509).

لا يتم تصنيف جميع التحويلات المالية للعاملين كعوامل إيجابية، فقد تشمل التحويلات المالية التي تدخل الدولة ضمن أنشطة غسيل الأموال ودعم الجماعات المسلحة الخارجة عن إطار الدولة.

صرح صندوق النقد الدولي بأنه يوجد ما يقدر بـ(٥٠٠: ١٥٠٠) مليار دولار تغسل سنوياً خلال عمليات تحويل الأموال، ما يهدد السلام والأمن العالميين (تقارير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٨). ويعرف غسيل الأموال بأنه "عملية تحويل الأموال الناتجة عن الأنشطة غير الشرعية إلى أموال ذات مظهر قانوني".

وعلى الرغم من تعقيد عمليات غسيل الأموال في بعض الأحيان، إلا أنها تتصف ببساطة مبدأها القائم على تعريف غسيل الأموال، وهي تهيئة مصدر شرعي لإدراج الأموال كإيراد ناتج عنه.

وتعاني دولة العراق من ظاهرة غسيل الأموال ضمن المخططات التي تسعى لتخريب النظام الاقتصادي بها وإضعاف قدرات الدولة من أجل الإضرار بالحكومة، والأوضاع الاستثنائية التي يمر بها العراق تأسيس الأجواء التي تساعد على تلك الأنشطة، وتأتي ضمن هذه العمليات ظاهرة التهريب مع اختلاف تلك الظاهرة. وعادةً ما يتم استخدام الأموال الناتجة عن ذلك التهريب في تمويل الجماعات المسلحة داخل العراق، وقد تم رصد العديد من عمليات سرقة الممتلكات داخل العراق ومن ثم بيعها خارج الدولة واستخدام متحصلاتها في تمويل العمليات الإرهابية المختلفة (رشيد، ٢٠١٦).

يبيَّن الجدول (1) أن التحويلات المالية للعاملين بلغت عام (٢٠٠٥) ما يقارب (113.6) مليون دولار، ولعل السبب بارتفاع مبلغ هذه التحويلات ناتج عن سفر وخروج عدد من العراقيين بعد الحرب على العراق عام (٢٠٠٣) وما خلفته من انخفاض في فرص العمل، إلا أن هذه التحويلات انخفضت بشكل سلبي عام ٢٠٠٦ بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (424.7-%)، وارتفعت التحويلات المالية عام (٢٠٠٧) إلى ما يقارب (21.7) مليون دولار بمعدل تغير سنوي سلبي (105.9-%)، واستمرت في الارتفاع عام (٢٠٠٨) لتصل إلى (65.8) مليون دولار بمعدل تغير سنوي بلغ (203.2%) ولعل الاستقرار الأمني في البلاد أسهم في خفض من نسبة هجرة اليد العاملة إلى الخارج، إلا أن الأزمة المالية العالمية وما ولدته من أزمة معيشية انعكست على هجرة بعض اليد العاملة عام (٢٠٠٩) ليبلغ مقدار التحويلات المالية للعاملين (136.4) مليون دولار بمعدل تغير

سنوي بلغ (107.2%) واستمرت التحويلات المالية للعاملين بتغير ما بين ارتفاع وانخفاض بين الأعوام (٢٠١٠) حتى (٢٠١٤)، إذ أنه في عام (٢٠١٤) بلغت (94.3) مليون دولار بمعدل تغير سنوي سلبي عن عام (٢٠١٣) الذي بلغ (53.3- %)، ولعل انتشار المجموعات المسلحة في الأعوام التالية وسيطرة تلك المجموعات على عدد من المحافظات العراقية نتج عنه هجرة عدد من العراقيين إلى الخارج بحثاً عن الأمن والعمل، وبالتالي تحويل المبالغ إلى ذويهم داخل البلد، إذ أن التحويلات المالية للعاملين في عام (٢٠١٥) بلغت (422.5) مليون دولار بمعدل تغير سنوي بلغ (348%)، وارتفعت التحويلات المالية للعاملين في عام (٢٠١٦) وعام (٢٠١٧) لتبلغ نحو (599.3) و(657.3) مليون دولار بمعدل تغير سنوي بلغ (41.8%-9.6%)، في حين انخفضت التحويلات عام (٢٠١٨) و(٢٠١٩)، إذ بلغت (208.7) و(157.6) مليون دولار على التوالي وبمعدل تغير سنوي سلبي (68.2-%) و(24.4-%) على التوالي ويعود السبب لاستقرار الوضع الأمني في العراق، وانخفاض في عدد المغادرين للبلاد بحثاً عن العمل في الخارج.

الجدول (1) التحويلات المالية للعاملين (مليون دولار) للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
تحويلات العاملين	***	113.6	(367.5)	21.7	65.8	136.4	81.4	112.3
معدل التغير %	...	...	(424.7)	(105.9)	203.2	107.2	(40.3)	37.9
السنة	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**	**٢٠١٧**	**٢٠١٨**	**٢٠١٩**
تحويلات العاملين	31.2	202.1	94.3	422.5	599.3	657.3	208.7	157.6
معدل التغير %	(72.2)	54.7	(53.3)	348	41.8	9.6	(68.2)	(24.4)

معدل التغير: من عمل الباحث.

القيم بين قوسين: سالبة.

تم احتساب معامل التغيير السنوي من خلال الصيغة الآتية: $R = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$

R: معامل التغيير السنوي.

Yt: قيمة التغير في السنة الحالية.

Yt-1: قيمة التغيير في السنة السابقة.

***: عدم توفر البيانات.

المصادر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية.

ثانياً: أثر التحويلات المالية للعاملين على ميزان المدفوعات:

تسهم التحويلات المالية للعاملين من الخارج في إنعاش الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف. وهذه التحويلات لها أثر بالغ على ميزان المدفوعات، هذا التأثير على سعر الصرف يمكن أن يقلل من شدة العجز في ميزان المدفوعات، ما يمثل أحد جوانب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدول النامية، وهناك العديد من الدول التي تعتمد على سعر الصرف ضمن البرامج الإصلاحية التي تساعد من تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

ويؤثر التغير في سعر الصرف على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفق الذي يتم في رأس المال بين الاقتصاد المحلي والأجنبي (الأشقر، ٢٠٠٧: ٢٣٦).

تتم المعاملات التجارية بين دول العالم على مستوى الحكومات والشركات والأفراد بالعملات الأجنبية، وهو ما يجعل سعر الصرف ذو أثر بالغ على نظام الأسعار في السوق الوطني والتجارة الخارجية، وبالتالي فإنه يؤثر على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة (شهاب، عدلي، ٢٠١٠: ٨٣).

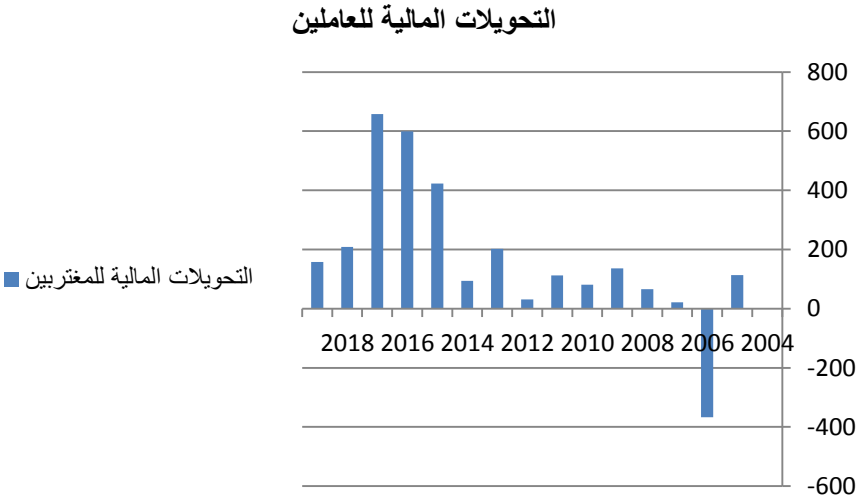

الشكل (1) التحويلات المالية للعاملين للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (1).

الجدول (2) التحويلات المالية العاملين و(فائض/عجز) ميزان المدفوعات العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
التحويلات المالية للعاملين	***	113.6	(367.5)	21.7	65.8	136.4	81.4	112.3
(العجز، الفائض) بميزان المدفوعات	(1500)	100	8500	19100	30800	5500	15300	35000
السنة	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**	**٢٠١٧**	**٢٠١٨**	**٢٠١٩**
التحويلات المالية للعاملين	31.2	202.1	94.3	422.5	599.3	657.3	208.7	157.6
(العجز، الفائض) بميزان المدفوعات	70500	56500	46500	10500	11600	46100	59400	32200

القيم بين قوسين: سالبة.

***: عدم توفر البيانات

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية.

من الجدول (2) يمكن أن نلاحظ بأن التحويلات المالية للعاملين متأثرة بشكل مباشر بالوضع الأمني والاقتصادي للبلاد، إذ أن هذه التحويلات قد ظهرت بشكل مرتفع في الأعوام التي شهدت أحداث اقتصادية أو نكبات ناتجة عن أعمال عسكرية وما ينتج عن ذلك بهجرة لليد العاملة، وبالتالي دعم ذويهم داخل البلاد وظهر ذلك بشكل كبير في الأعوام من (٢٠١٥) حتى (٢٠١٩)، وذلك بسبب الضرر الذي لحق بعدد من المحافظات العراقية نتيجة سيطرة للجماعات المسلحة عليها، أما نتيجة ميزان المدفوعات (عجز، فائض) فهي متأثرة بشكل كبير بأسعار النفط العالمي، كون الاقتصاد

العراقي هو اقتصاد ريعي، كما سيتم دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين بشكل تفصيلي في المبحث الثالث من خلال برنامج (Eviews 9).

التحويلات المالية للعاملين والعجز والفائض في ميزان المدفوعات العراقية

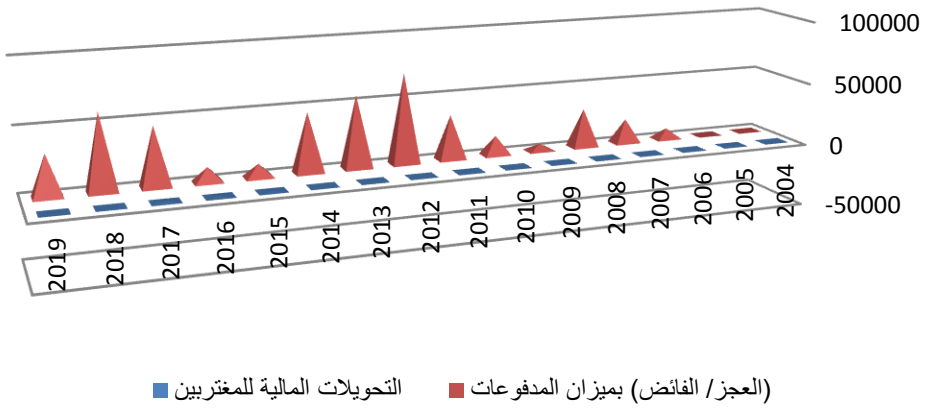

الشكل (2) التحويلات المالية العاملين و(فائض/عجز) ميزان المدفوعات للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)
المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (2).

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية لميزان المدفوعات:

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات:

هنالك العديد من التعاريف التي ناقشت مفهوم ميزان المدفوعات ومن هذه التعريفات هي الآتي:

عرف بأنه: "سجل يتم فيه تسجيل جميع المعاملات الاقتصادية والتجارية للدولة مع العالم الخارجي خلال مدة زمنية محددة عادةً ما تكون سنة" (محمد، ٢٠١٦: ٣٦).

وعرف أيضاً بأنه: "بيان أو سجل يدون فيه التعاملات الاقتصادية كافة بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال مدة زمنية معينة" (ناشد، ٢٠١٧ : ٣٣-٣٤).

ومن تعاريفه هو "السجل الأساسي الذي يتم فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية كافة التي تنشأ بين الجهات الحكومية والمنظمات الخاصة والمواطنين في دولة معينة مع أمثالهم في دول أخرى خلال مدة محددة عادةً ما تكون سنة واحدة" (عوض الله، ٢٠١٦: ١٠).

وميزان المدفوعات "هو السجل الذي يتم فيه تسجيل جميع الحقوق التي تتمتع بها الدولة تجاه دول العالم الخارجي وكذلك الالتزامات التي تتحملها تجاه دول العالم خلال مدة زمنية محددة" (سواكر، ٢٠١٥: ٩).

ثانياً: خصائص ميزان المدفوعات:

يتمتع ميزان المدفوعات بجملة من الخصائص منها الآتي: (إبراهيم، ٢٠١٧: ٩٠)

١. سجل يهتم بالتعاملات الاقتصادية الخارجية فقط سواء أكانت تعاملات عاجلة أم آجلة.
٢. المقيم هو شخص طبيعي أو اعتباري كالمصارف أو المؤسسات، ويتوفر به ميزة الإقامة بشكل دائم في الدولة.

٣. يقصد بالإقامة المكان، وليس الجنسية بمعنى أن التعاملات التي تحدث بين الأشخاص مختلفي الجنسية ولكنهم مقيمون دولة واحدة تعد تعاملات داخلية، وهذه التعاملات لا يهتم ميزان المدفوعات بقيدها، أما التعاملات التي تحدث بين الأشخاص المقيمين بدول عدة فتعد تعاملات دولية حتى لو كانت جنسيتهم ذاتها، ويتم قيدها في الميزان.

٤. يأخذ ميزان المراجعة بمبدأ القيد المزدوج، وبموجب هذا المبدأ يتم تقييد كل تعامل يتم مع العالم الخارجي مرتين، أحدها في الجانب المدين، والأخر في الجانب الدائن.

ثالثاً: عناصر ومكونات ميزان المدفوعات:

تتميز المعاملات الاقتصادية والتجارية لأي دولة مع بقية دول العالم بالتشعب والتشابك والتعقيد، ويصعب وضعها في صورة شكل واحد أو منفصل، ولذلك يتم تسجيل المعاملات الاقتصادية والتجارية ووضعها في ميزان المدفوعات في مدد وأقسام مستقلة، يتضمن كل منها نوعاً مميزاً من المعاملات ذات طبيعة متشابهة ومتقاربة، ويشمل ميزان المدفوعات خمسة حسابات وهي كالآتي:

١. الحساب التجاري:

من أهم مكونات ميزان المدفوعات ويشمل جميع العمليات التي لها تأثير على الدخل القومي (الاستيرادات والصادرات من المنتجات والخدمات)، ويتضمن حسابين فرعيين:

أ. الميزان التجاري السلعي: يُسمى أيضاً "ميزان التجارة المنظورة"، ويشمل جميع المنتجات والخدمات التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً (الصادرات والاستيرادات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

ب. الميزان التجاري الخدمي: يُسمى أيضاً "ميزان التجارة غير المنظورة"، ويشمل جميع الخدمات المتبادلة بين للدول (دخل العمل، التأمين، السياحة، عوائد رأس المال، النقل) (حشيش، ٢٠١٥: ٩٣-٩٤).

٢. حساب التحويلات من طرف واحد:

يتعلق هذا الحساب بالمبادلات التي تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل، أي أنها معاملات غير تبادلية، أي من جانب واحد و تشمل الهدايا والمنح والمساعدات وأي تحويلات أخرى لا يتم إرجاعها سواء كانت رسمية أو خاصة (غوبال، ٢٠١٦: ٤٩ -٥٠).

٣. حساب رأس المال:

يشمل جميع التغييرات التي تحدث على أصول المقيمين تجاه غير المقيمين، إذ (يسجل تحركات رأس المال بين الدولة وبقية دول العالم التي تؤدي إلى تغيير في وضع الائتمان الخارجي للدولة أو المديونية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة)، ويشمل حسابين فرعيين هما الآتي:

أ. حساب رأس المال طويل الأجل: يضم جميع التغييرات التي تحدث على أصول المقيمين تجاه غير المقيمين التي تزيد مدتها عن سنة.

ب. حساب رأس المال قصير الأجل: يضم جميع التغييرات التي تحدث على أصول المقيمين تجاه غير المقيمين والتي لا يزيد عمرها عن سنة (دويدار، ٢٠١٩: ٧٧ -٧٩).

٤. حساب الذهب والصرف الأجنبي:

يتضمن هذا الحساب كلاً من تحركات الذهب للأغراض النقدية، فضلاً عن رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي المدينة والدائنة.

٥. حساب السهو والخطأ:

يُعرف أيضاً بإسم حساب التسويات ويتم استخدامه لأن التسجيل في الجانب المدين أو الدائن قد لا تتماثل مما يؤدي إلى عدم المساواة في إجمالي المبالغ المدينة مع إجمالي المبالغ الدائنة، ويمثل الفرق بينهما القيمة التي يتم تسجيلها في حساب السهو والخطأ، بحيث يصبح ميزان المدفوعات متوازن حسابياً (ناشد، ٢٠١٧: ٦٠-٦١).

المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين وميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٤–٢٠١٩):

العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين وفائض وعجز ميزان المدفوعات:

تعد التحويلات المالية للعاملين هي ثاني أكبر مصدر للعملات الأجنبية بعد الصادرات، لذلك لها تأثير إيجابي على معدلات الادخار والاستثمار ودعم ميزان المدفوعات، إذ تسهم التحويلات المالية للعاملين من الخارج في إنعاش الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف. وهذه التحويلات لها أثر بالغ على ميزان المدفوعات.

ويتجلى الأثر الايجابي على ميزان المدفوعات في كون التحويلات المالية تمويل خارجي يشكل مصدر للعملات الأجنبية أكثر استقراراً من تدفقات أخرى (المساعدات الائتمانية الرسمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض).

أما الأثر السلبي على ميزان المدفوعات يكون ذلك عندما يكون هناك عجز في الميزان التجاري للبلدان المستقبلة وارتفاع في الواردات لها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة في العجز عند تدفق التحويلات المالية إلى بلدان الأصل.

أولاً: التقدير الأولي لنموذج (ARDL):

يبين الجدول (3) نتائج التقدير الأولى لنموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغير المستقل (التحويلات المالية للعاملين MTFE) والمتغير التابع (وميزان المدفوعات BP) كالآتي:

الجدول (3) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) بين التحويلات المالية وميزان المدفوعات

Method: ARDL				
Selected Model: ARDL (4,0)				
Independent Variable	MTFE			
Dependent Variable	BP			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BP (-1)	0.679604	0.313957	2.164642	0.0736
BP (-2)	-0.469256	0.396336	-1.183983	0.2812
BP (-3)	-0.140526	0.494125	-0.284394	0.7857
BP (-4)	0.754761	0.376222	2.006158	0.0916
MTFE	-54.71576	50.70411	-1.079119	0.3220
C	23456.96	12864.50	1.823387	0.1181
R-squared	0.648642	Mean dependent var		34991.67
Adjusted R-squared	0.355844	S.D. dependent var		21330.62

Method: ARDL			
Selected Model: ARDL (4,0)			
S.E. of regression	17119.82	Akaike info criterion	22.64071
Sum squared resid	1.76E+09	Schwarz criterion	22.88317
Log likelihood	-129.8443	Hannan-Quinn criter.	22.55095
F-statistic	2.215320	Durbin-Watson stat	2.270763
Prob (F-statistic)	0.000048		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

تظهر نتائج الجدول (3) ارتفاع معامل التحديد المصحح (R-squared) والبالغة (64.86%) التي تبين أن المتغير المستقل (التحويلات المالية للعاملين) يفسر التغير الحاصل في المتغير التابع (فائض أو عجز ميزان المدفوعات) بنسبة (64.86%) وأن نسبة (35.14%) تعود إلى عوامل خارج النموذج، فضلاً عن أن قيمة (F) التي تؤكد معنوية النموذج ككل والبالغة (2.215)، عند مستوى معنوية (5%) ويعني هذا معنوية النموذج المستخدم في تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل. ويتبين من خلال الشكل (3) أن نموذج (ARDL) الملائم هو (4.0)، لقياس العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين وميزان المدفوعات وفقاً لمعيار الإبطاء (AIC) عند أقل قيمة، وكما هو موضح في الشكل (3).

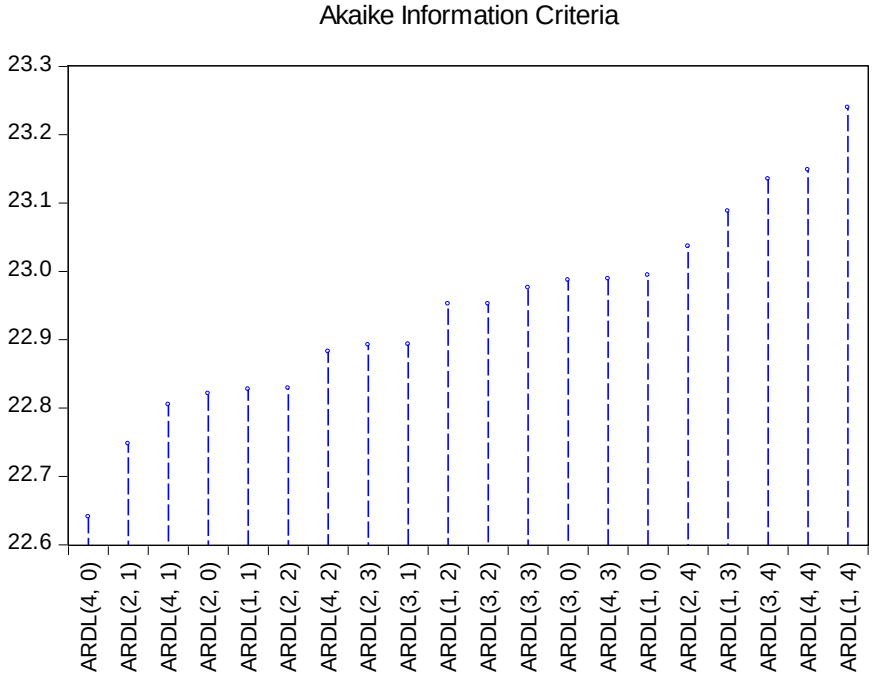

الشكل (3) نتائج اختبار (AIC) لتحديد فترة الإبطاء المثلى بين التحويلات المالي وميزان المدفوعات

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test):

لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل التحويلات المالية للعاملين (MTFE) والمتغير التابع ميزان المدفوعات (BP)، فإنه يتم حساب قيمة إحصائية (F)

باستخدام منهجية اختبار (Bounds Test)، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة (F) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، أما إذا كانت قيمة (F) المحتسبة أصغر من قيمة (F) الجدولية فأننا نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة، ويظهر الجدول (4) نتائج اختبارات الحدود بين التحويلات المالية للعاملين، وبين ميزان المدفوعات كالآتي:

الجدول (4) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين التحويلات المالية للعاملين وميزان المدفوعات

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.831780	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

تظهر نتائج اختبارات الحدود وجد تكامل مشترك بين المتغير المستقل (التحويلات المالية للعاملين MTFE) المتغير التابع ميزان المدفوعات (BP)، إذ تبين حسب نتائج اختبار (Bounds Test) الموضحة في الجدول (4) رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك، هذا ما أثبتته قيمة (F) المحتسبة والبالغة (5.8531780) هي أكبر من قيمة (F) الجدولية للحد الأعلى للدرجة (5.73) عند مستوى معنوي (5%).

ثالثاً: نتائج تقدير الاستجابة الطويلة والأجل والقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ ECM):

بعد إجراء اختبارات الحدود والتأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل التحويلات المالية للعاملين (MTFE) المتغير التابع ميزان المدفوعات (BP)، يجب تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير معلم تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لنموذج (ARDL) للعلاقة بين التحويلات المالية للعاملين و ميزان المدفوعات (BP) ويبين الجدول (5) نتائج تقدير الاستجابة الطويل القصير ومعلم تصحيح الخطأ كالآتي:

الجدول (5) معلمة تصحيح الخطأ والاستجابة طويلة الأجل وقصيرة الأجل للعلاقة بين التحويلات المالية وميزان المدفوعات

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(BP(-1))		0.516351	-0.280778	0.07883
D(BP(-2))	-0.0144980	0.582551	-0.1054390	0.03323
D(BP(-3))	-0.0614236	0.376222	-0.2006158	0.0916
D(MTFE)	-0.0754761	50.704108	-0.1079119	0.03220
CointEq(-1)	-0.١715759	0.582786	-0.0300996	0.0077
	Cointeq = BP - (3.9194*MTFE + 133721.6394)			
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
MTFE	3.919399	1262.028436	2.704413	0.0524
C	133721.639360	407472.829572	-5.069625	0.0073

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

رابعاً: تحليل نتائج التقدير:

١. علاقة الأجل القصير:

يتبين من الجدول (5) أن هناك علاقة تكامل مشترك طويل الأجل تتجه من التحويلات المالية للعاملين (المتغير المستقل) إلى ميزان المدفوعات (المتغير التابع)، وهذا ما تؤكده معلمة CointEq(-1) والبالغة (0.715759-) وهي سالبة عند مستوى معنوية أقل من (5%) ويعني هذا أن الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً بمرور الزمن، أي يتم الوصول إلى التوازن طويل الأجل خلال مدة (3.919-) من الزمن.

٢. علاقة الأجل الطويل:

يظهر من الجدول السابق الأثر الإيجابي للمتغير المستقل (التحويلات المالية للعاملين) على المتغير التابع (ميزان المدفوعات)، أي أن التحويلات المالية للعاملين يساهم في رفع فائض ميزان المدفوعات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، ويتفق ذلك مع نتائج التكامل المشترك وفرضيات البحث التي تؤكد على أن هناك علاقة طردية بين التحويلات المالية للعاملين وفائض ميزان المدفوعات، أي أن زيادة التحويلات المالية للعاملين تؤدي لزيادة فائض ميزان المدفوعات.

خامساً: الاختبارات القياسية المتعلقة بالنموذج المستخدم:

من أجل دقة وسلامة نتائج النموذج المستخدم الذي حصلنا عليه عند تقدير العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين وميزان المدفوعات تم إجراء الاختبارات الآتية:

١. اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH):

يظهر من خلال الجدول (6) نتاج اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH) للعلاقة بين التحويلات المالية للعاملين (MTFE) وميزان المدفوعات (BP) كما هو موضح بالآتي:

الجدول (6) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين التحويلات المالية للعاملين وبين ميزان المدفوعات

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.084318	Prob. F(1,9)	0.3249
Obs*R-squared	1.182777	Prob. Chi-Square(1)	0.2768

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

من نتائج الجدول (6) نلاحظ خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التجانس أي قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية البديلة لأن قيمة (Prob.F) وقيمة (Prob.Chi-Square) لاختبار (F) هي أكبر من (5%) مما يؤكد دقة وصحة نتائج النموذج المستخدم.

٢. اختبار الارتباط الذاتي (LM):

يظهر من خلال الجدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين التحويلات المالية للعاملين (MTFE) وميزان المدفوعات (BP).

الجدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين التحويلات المالية للعاملين وميزان المدفوعات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.415690	Prob. F(1,5)	0.5475
Obs*R-squared	0.921079	Prob. Chi-Square(1)	0.3372

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

من نتائج الجدول (7) نلاحظ خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي أي قبول الفرضية الصفرية (H_0) ورفض الفرضية البديلة لأن قيمة (Prob.F) وقيمة (Prob.Chi-Square) لاختبار (F) هي أكبر من (5%) مما يؤكد دقة وصحة نتائج النموذج المستخدم.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. تم التوصل إلى اثبات فرضية البحث التي تنص على أن التحويلات المالية للعاملين المتغير المستقل يؤثر على ميزان المدفوعات لمتغير التابع من خلال وجود علاقة طردية توازنية طولة الأجل بين التحويلات المالية للعاملين وميزان المدفوعات.

٢. إن فائدة التحويلات المالية للعاملين في دعم النمو الاقتصادي يتوقف على كفاءة استخدام هذه التحويلات على تطوير المؤسسات والأسواق المالية، وذلك يرجع إلى أنه في حالة إتمام تلك التحويلات خلال قنوات رسمية وأجهزة مصرفية فإن أثرها يكون ايجابياً وتؤدي إلى تحسين معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي، أما عند التحويل من خلال القنوات غير الرسمية فإن أثرها يركز على الاستهلاك وزيادة الاستثمار في الأنشطة المتدنية التي تتمتع بقلة الإنتاجية.

٣. وفقاً لنتائج اختبارات الحدود (Bounds test) حسب نموذج (ARDL) تبين وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المستقل التحويلات المالية للعاملين والمتغير التابع ميزان المدفوعات وفق نموذج (ARDL) لأن قيمة (F) المحتسبة أكبر من القيم الحرجة للحدين الأعلى I (1) والحد الأدنى I(0) عند مستوى معنوية (5%) و(10%).

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة العمل على إعادة تصميم السياسة النقدية بحيث تعمل على جذب التحويلات للقنوات الرسمية خاصة سعر الفائدة وسعر الصرف.

٢. ضرورة تشجيع العاملين على التحويل عبر القنوات الرسمية من خلال تخفيض تكاليف تحويل الأموال، وتحسين البيئة الاستثمارية.

٣. ضرورة تحفيز التحويلات المالية من خلال منح الاعفاءات الضريبية والامتيازات والمعاملات التفضيلية لحث العاملين في الخارج على الاستثمار في بلدانهم الأصلية مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. ابراهيم، أحمد جمعة، (٢٠١٧)، أثر التقلبات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات: دراسة حالة العراق من ٢٠٠٠-٢٠١٥، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

٢. الأشقر، أحمد، (٢٠٠٧)، الاقتصاد الكلي، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، (٢٠٠٤–٢٠١٩)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث بغداد.

٤. حشيش، عادل أحمد، (٢٠١٥)، المالية العامة، ط٢، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر.

٥. خلف، حميد، (٢٠١٩)، السياسات النقدية واختلال ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة الدنانير، العدد (١٦).

٦. دويدار، محمد، (٢٠١٩)، المالية العامة، ط٤، دار الفتح للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر.

٧. رشيد، زياد، (٢٠١٦)، دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الأموال مع إشارة خاصة للعراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية.
٨. سواكر، العربي، (٢٠١٥)، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.
٩. شاني، كاظم، (٢٠١٩)، استخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لقياس وتحليل التأثيرات النقدية والمالية في ميزان المدفوعات والناتج العراقي - حالة دراسية للمدة (١٩٨٨-٢٠١٧)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد ٢٩، جامعة كربلاء.
١٠. شهاب، مجدي محمود وعدلي، سوزي، (٢٠١٠)، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
١١. عابد، محمد سيد، (٢٠١٦)، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر.
١٢. عوض الله، زينب حسين، (٢٠١٦)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط٧، مكتبة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١٣. غوبال، أمين، (٢٠١٦)، أثر التغيرات في أسعار الصرف علي ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
١٤. مرسي محمد، منال، (٢٠٢١)، دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (٢٢)، العدد (١)، جامعة سوهاج.
١٥. مريني، ياسين، (٢٠١٨)، دور التحويلات المالية للمهاجرين في دعم احتياطي النقد الأجنبي: دراسة مقارنة بين الجزائر ولبنان خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل – الجزائر.
١٦. المولى، صبحي وفجر، هيمن، (٢٠٢١)، أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٩)، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد (٢) ج١، جامعة الأنبار.
١٧. ناشد، سوزي عدلي، (٢٠١٧)، السياسات المالية والاقتصادية، ط٥، مكتبة المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

18. Abou, El, M. S., (2014), Do Workers' Remittances Matter for the Egyptian Economy?, International Journal of Applied Operational Research, Vol. 4, No. 1, PP. 1-26.
19. Acosta, P.A., Baerg, N.R. & Mandelman, F.S., (2009), Financial Development, Remittances and Real Exchange Rate Appreciation, Economic Review, Federal Reserve Bank of Atlanta, Vol. 94, No. 1, PP. 1-12.
20. Azam, M. & Khan, A., (2011), Workers' Remittances and Economic Growth: Evidence from Azerbaijan and Armenia, Global Journals Human Social Science, Vol. 11, No. 7.
21. Siddique, A., Selvanathan, E.A. & Selvanathan, S., (2010), Remittance and Economic Growth: Empirical Evidence fromBangladesh, India and Sri Lanka, Online at: http://www.business.uwa.edu.au/.
22. Tehseen, J. & Ali, R., (2012), Workers' remittances and economic growth in China and Korea: an empirical analysis, Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol.5, No.3.